

في الواجهة

تسوية استثنائية للمجلس العسكري: بهن تب

في الشهر الأخير من ولاية مجلس النواب لن يُنجز إلا ما تعهد الأفرقاء جميعاً الوصول إليه عندما اختلفوا على كل ما كان يحوط بانتخابات 2013، وهو دفع المأزق الدستوري والسياسي إلى الذروة كي يصبح تمديد الولاية خياراً حتمياً. كذلك ستمضي الأيام القليلة حتى 31 أيار

نقولاً ناصيف

في الأسبوع الأخير من العقد العادي الأول لمجلس النواب، حتى 31 أيار، يمتحن كل من الأفرقاء في الآخر صبره قبل الوصول إلى جلسة الهيئة العامة للمجلس لإقرار تمديد ولايته، ولم يبق له في الولاية الحالية سوى أقل من شهر.

بضعة معطيات تلاحت منذ مطلع الأسبوع، رجحت تفكيك بعض عقد مرتبطة بعرقلة تمديد الولاية، واحدة تلو أخرى على مهل، وبات التمديد منذ أمس في المناقشات أكثر من أي وقت مضى مع صقارة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط إيداناً بتعذر إجراء الانتخابات النيابية - أياً يكن القانون - في ظل تدهور الوضع الأمني.

يقرب الجميع من التسليح بحجة الأمن والنزاع المسلح في طرابلس ومحاولة نقل عدواه إلى صيدا، بعدما بززوا حتى الآن استبعاد إجراء الانتخابات بإخفاق توصيلهم إلى قانون جديد للانتخاب تارة، أو رفض إجرائها وفق القانون النافذ طوراً. ومن شأن التذرع بهبوط الأمن إضعاف حجة رئيس الجمهورية ميشال سليمان، بعدما لوح بمراجعة طعن لدى المجلس الدستوري في وجه تمديد غير مبزور لولاية البرلمان.

أول تلك المعطيات أن رئيس المجلس نبيه بري، طلب من عدد من رؤساء الكتل والنواب المستقلين تأخير تقديمهم طلبات ترشحهم للانتخابات إلى وزارة الداخلية إلى ما قبل نهاية الأسبوع الجاري. والبعض تحدث عن تمنيه عليهم الاستمهال إلى اليوم الخميس. فسر ذلك الإقبال البطيء على تقديم الكتل الكبيرة والنواب المرشحين بترشيحاتهم إفساحاً في المجال أمام بري اتخاذ مبادرة أو خطوة تعزز حظوظ التوافق على مدة تمديد

الولاية بعد التوافق العام على حتمية وقوعه.

ثانيها، عدم حماسة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عقد اجتماع للحكومة المستقبلية، والجلوس مجدداً إلى طاولة واحدة مع حلفاء الامس في الائتلاف الحكومي، ما يضاعف وطأة الأزمة بشقيها الدستوري والسياسي في حال إخفاق مجلس النواب حتى 31 أيار في الالتزام لتمديد ولايته. في ظل قانون نافذ للانتخاب هو قانون 2008



طلب بري من الكتل تأخير تقديمها بطلبات ترشحها للانتخابات



وتقدم مرشحين بترشيحاتهم، تصبح الحكومة ملزمة باتخاذ التدابير الآيلة إلى إجراء الانتخابات بتخصيص اعتماد نفقاتها وتاليف هيئة الإشراف عليها وبت اقتراع المغتربين. حتى اشعار آخر، في غياب حكومة خلفها، لا تزال حكومة ميقاتي حكومة انتخابات 2013.

ثالثها، التعليل على انعقاد البرلمان لتمديد ولايته قبل 31 أيار كي يكون مناسبة ضرورية لطرح اقتراح قانون معجل مكرر يقضي بتمديد سن التقاعد لقائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الأركان اللواء وليد سلمان تبادياً لشغور منصبيهما على التوالي مع إحالة قهوجي على التقاعد في أيلول بعد إحالة سلمان عليه في آب، ما يقتضي استعجال المعالجة.

اقترن هذا الاستعجال بأخر سوي في الساعات المنصرمة باتفاق قضى بإحياء المجلس العسكري المجدد منذ مطلع هذا الشهر عبر الطلب من أعضائه الحاليين الثلاثة الباقين، قائد الجيش الماروني ورئيس الأركان الدرزي والأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع السني اللواء محمد خير الاستمرار في عملهم في المجلس ومعاودة اجتماعاته رغم فقدائه النصاب القانوني لانعقاد المحدد بخمسة من أعضائه الستة على أثر إحالة ثلاثة أعضاء منه هم المدير العام لإدارة الشيعي والمفتش العام الأرثوذكسي والعضو المنتفخ الكاثوليكي على التقاعد تبعاً منذ مطلع الشهر الجاري.

واتفق على مخرج الاكتفاء بالأعضاء الثلاثة الباقين لتسيير عمل المجلس العسكري من خلال اقتراح سيتقدم به وزير الدفاع الوطني فايز غصن ويقترن بموافقة استثنائية من رئيسي الجمهورية والحكومة على إجراء يجنب الجيش شل المجلس، ومن ثم قدراته وصلاحياته في إدارة عديد المؤسسة العسكرية وتزويدها العتاد وكل ما تتطلبه الواقع في اختصاص المجلس حصراً. واستند القائلون بهذا المخرج إلى أكثر من سابقة مشابهة لإدارة رسمية تعذر تعيين أعضاء جدد يخلفون آخرين أحيوا على التقاعد فسبّرت عملها بالأعضاء الباقين. جرت السابقة على التوالي مجلس الخدمة المدنية والمجلس الأعلى للمحارم.

وينتظر أن يبصر هذا المخرج النور في الساعات القليلة المقبلة خلال زيارة خاصة يقوم بها رئيس الجمهورية لقيادة الجيش في البرزة لافتتاح غرفة عمليات جديدة، بعدما تعذر لأسباب شتى الاتفاق على اجتماع لحكومة تصريف الأعمال تعتمد على تعيين أعضاء ثلاثة بدلاء من أولئك المحالين على التقاعد.

كان قد احاط بالتسوية الموقته إلى حين ملاء الشغور في المجلس العسكري جدل حيال نصاب انعقاد نصف المجلس، بعدما طرح أحد المراجع الرسمية الإجماع في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضع بين يدي أحد الضباط الكبار الثلاثة حق نقض أي قرار يعترض عليه، فيشل مجدداً المجلس. انتهى الأمر إلى تسيير أعمال المجلس العسكري واتخاذ القرارات بأصوات الاكثريّة (2/3) تجنباً لتعطيله.

نظر إلى أحياء المجلس العسكري على أنه إجراء منفصل عن تمديد سن تقاعد قائد الجيش ورئيس الأركان الذي يثبت في أول جلسة عامة لمجلس النواب.



قضى الاتفاق بإحياء المجلس العسكري المجدد منذ مطلع هذا الشهر (أرشيف)

تقرير

«عشاء سني» في السفارّة السعودية

عبد الكافي الصمد

لن تحجب التطورات الأمنية في طرابلس، ولا العقبات السياسية التي تعرقل تاليف حكومة جديدة، ولا تعثر الاتفاق على قانون انتخابي جديد، ولا ما يجري من انقسام داخل دار الفتوى، ولا الأحداث الجارية في سوريا، الأضواء عن لقاء العشاء المرتقب مساء غد في منزل السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري، الذي سيحضره رؤساء الحكومات السابقون، بمن فيهم رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي ورئيس الحكومة المكلف تمام سلام. لحظة نادرة هي تلك التي ستجتمع فيها

صورة واحدة خمسة أشخاص جلسوا على كرسي الرئاسة الثالثة، إذ يُرتقب أن يكون حاضراً إلى جانب ميقاتي وسلام، كل من الرؤساء سليم الحص وعمر كرامي وفؤاد السنيورة، فيما يتوقع أن يغيب الرئيس رشيد الصلح لأسباب صحية والرئيس سعد الحريري لوجوده خارج لبنان.

اللقاء الأول من نوعه بهذا المستوى، جاء بمبادرة من العسيري الذي وجّه الدعوة إلى أعضاء «النادي»، وستناقش فيه «كل القضايا التي تعني الطائفة السنية، من الحكومة والانتخابات النيابية ودار الفتوى، إلى قضايا اقتصادية واجتماعية وغيرها»، وفق ما أوضحت لـ«الأخبار»

مصادر واكبت الاتصالات التي سبقت تحديد موعد اللقاء. واستخلصت المصادر من رمزية اللقاء قبل عقده ثلاث نقاط: الأولى حضور النفوذ السعودي في لبنان وسعي المملكة إلى تعزيزه وتحسينه، والثانية ترجمة الرياض انفتاحها على القوى السياسية السنية بعدما حصرت لقرابة ثلاثة عقود نفوذها عبر آل الحريري وتيارهم، والثالثة تجاوب أقطاب السنة مع مبادرة العسيري انطلاقاً من حسابات خاصة بكل منهم.

لكن الخلاصة الأبرز من اللقاء المرتقب هي أن الطرفين، السعودية ورؤساء الحكومات، توصلوا إلى استنتاج أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في السياسة

السابقة التي حكمت التعامل بينهما لأسباب ودواعٍ وخلفيات لم تعد موجودة، أو دخلت عليها تعديلات بفعل التطورات الكبيرة في لبنان والمنطقة، وأن لدى الطرفين حاجة ومصصلحة متبادلة في الالتقاء والتعاون.

فرؤساء الحكومات وأقطاب وفاعليات الطائفة السنية، يدركون أنه لا يمكنهم تصدّر شارعهم السياسي إذا لم يكونوا على علاقة جيدة بالرياض، نظراً إلى ما تمثله السعودية في نظر سنة لبنان والعالم من مرجعية دينية لها اعتبارها المعنوي، ولإمكاناتها المالية الكبيرة التي من شأنها أن تدعم بها أو تحارب بواسطتها أي شخصية سياسية سنية

في لبنان تتفق معها أو تخاصمها. أما السعودية فأدركت، بعد استحقاقات كثيرة من لبنان بها منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، أن استمرارها في السياسة نفسها التي بدأتها مطلع التسعينيات باستبعاد أي شخصية سنية سوى الحريري وعائلته وحاشيته، لا تكسبها سوى خصومة مجانية لبقية القوى والشخصيات السنية، ووصول هذه الخصومة إلى حدّ العداء أحياناً، بسبب تباين في الرؤى والمواقف حيال قضايا داخلية والعلاقة مع المقاومة وسوريا، بعدما أثبتت الاستحقاقات اللاحقة أن هذه القوى والشخصيات تمثل وزناً في الشارع